

أسئلة حول الاجتماع الوزاري في السعودية بشأن الأوضاع في سورية

■ حميدي العبدالله

عُقد يوم أمس الأحد اجتماع ضمّ وزراء خارجية الأردن ومصر والسعودية وقطر والإمارات العربية، وتحدّث بيان صادر عن الخارجية المصرية عنشية الاجتماع أنّ الهدف الأساسي من هذا الاجتماع هو البحث عن حل سياسي للأزمة القائمة في سورية، والتصدي لمخاطر التنظيمات المتطرفة، والنظر في حالة الاضطراب الحادّ في المشرق العربي.

هذا الاجتماع في توقيته، وفي مكان عقده، والعنوان الموضوع له، والأطراف المشاركة فيه، يطرح أسئلة كثيرة: السعودية وقطر كاتنا ولا زلنا تعارضان أيّ حلّ سياسي للأزمة في سورية، وتوقمان بدمع التشكيلات المسلحة الناشطة في سورية، بما في ذلك تنظيمات «القاعدة»، فما الذي يدفعها اليوم للعمل من أجل حل سياسي للأزمة في سورية؟ السعودية ومصر تملّتان محوراً في مواجهة المحور الآخر الذي تمثله قطر، ومعروف أنّ الصراع بين مصر وقطر لا يزال قائماً، وفشلت كل محاولات إقناع قطر بمراجعة سياستها ووقف دعمها لجماعة «الإخوان»، فما الذي دفع مصر والسعودية إلى الجلوس على طاولة واحدة مع قطر لحل الأزمة سياسياً في سورية، في حين أنّها ترفضان الجلوس إلى طاولة واحدة لحل خلافتهما المعروفة؟

معروف أنّ مصر والأردن يعتمدان إزاء الأزمة في سورية سياسة تختلف عن سياسة السعودية وقطر، فكيف يمكن إيجاد أرضية سياسية مشتركة بين هذين الطرفين، ومن الذي دفعهما إلى تناسي خلافاتهما الحادة للجلوس إلى طاولة واحدة والبحث معا في حل سياسي للأزمة في سورية والنظر في إجراءات مواجهة التنظيمات المتطرفة؟

هذه هي الاسئلة الهامة التي يطرحها هذا الاجتماع، وقد تكون الإجابة على هذه الاسئلة غير قاطعة وتدرج في إطار طرح أسئلة أخرى:

هل الولايات المتحدة والحكومات الغربية هي التي ضغطت على هذه الأطراف ودفعتها إلى تجاوز خلافاتها وتوحيد رؤاها في مواجهة الأوضاع في سورية، بعد أن ياس الغرب من إسقاط الدولة السورية وبعد تعاطف خطر التنظيمات الإرهابية ولا سيما تنظيم «داعش»؟

هل المخاطر التي تهدّد الجميع، والتي جسدها تصاعد نفوذ تنظيم «داعش»، على وجه الخصوص وخروجها عن السيطرة هو الذي وفر الأرضية السياسية المشتركة لعقد مثل هذا الاجتماع ليكون الخطوة الأولى على طريق محاصرة التنظيمات الإرهابية والحد من تقديم الدعم لها، حتى وإنّ كان من نتائج ذلك هزيمة التمرّد المسلح في سورية وانتصار الدولة السورية، على قاعدة دفع الصراع الأعلى بالأسئلة لهذه الدول ممثلاً بضرر «داعش»، بالضرر الأدنى ممثلاً بالدولة السورية؟

أسئلة يصعب تجاوز طرحها في ضوء الاعتقاد المفاجئ لهذا الاجتماع الذي ضمّ أطرافاً عربية رسمية متصارعة.

السعودية بعد قطر*

بعد طول دعم، كمّاً ونوعاً وتسهيلات، وضغط على الحلفاء والأصدقاء والادوات ضمن سياق المشروع الأميركي التدميري للمنطقة العربية خصوصاً، والعالم الإسلامي بشكل عام، ضرب نوع من صحوه ما قبل الموت الإدارة الأميركية، بأنّ تنظيم «داعش» سرطانٌ إذا لم يُستأصل سوف يقفّض، وطبعاً لن يتجوأ منه «العالم الحر»، الوام بأنه كان أو سيكون بمثابة عن «الجرانيم» المصنعة في فيارك الأجهزة الاستخبارية الأميركية، والتي كانت لأشهر خلت تعتبر مشغولتها إبطالاً للحرية والديمقراطية في مواجهة تنظيم «الاستبداد».

وللدفاع عن العدوان على غزّة والشعب الفلسطيني ومواجهة كلّ التوائفين التي ترميم بلادهم من موروثات استعمارها، وتعقيها من جرائم تركاتها، فها هي تستصرخ وتنادي اليوم بمؤتمر دولي لمكافحة «داعش» تشارك فيه دول المنطقة، ولاسيما إيران وكذلك الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، انطلاقاً

اطمنثوا يا حكام العرب

■ **راسم عبيدات. القدس المحتلة**

غزة لن تسقط يا عرب وما زالت تقاوم... ألفا شهيد وأكثر من عشرة آلاف جريح يا عرب...وفي سبيل حريتنا وكرامتنا مستعدون للتضحية والفداء ورفع المزيذ من الثمن، فنحن شعب نرفض الذل والخنوع، ونعزّز بكرامتنا وننشد حريتنا، وتجارب الشعوب ونضالاتها وتضحياتها، ولعلتنا بأنّ النصر لا يقاس بحجم الخسائر والتضحيات، بل بدحر العدوان وشق وغرس وحفر طريق النضال والكفاح والمقاومة في وجدان وذاكرة ووعي الأجيال القادمة، لكي يكون هذا الصمود والنصر «بروفة» لنصر وحرية كاملة وشاملة لشعب أدرك أنه لا نصر ولا حرية إلا بالمقاومة والتضحيات، هكذا علّمتنا الجزائر بلد المليون شهيد في حربها ضدّ المستعمر الفرنسي، وهكذا علّمتنا ثورة «الفيثكونغ» الفيتناميين في حربهم ضدّ المستعمر الأمريكي، دفعوا مليون ومئة ألف شهيد ولكّهم في النهاية انتصروا وطردوا الغاصب وحرروا فيتنام وحرّدها، وفيقول إبن أميركا خسرت فقط 57 جندي وعسكري، كما يحاول العديد من دعاة نهج الاستعجاج والهزائم والانهاير، فلسطينيين وعربا، الجرحى بأنّ تدمير غزّة وهذا العدد الكبير من الشهداء والجرحى، هل يستحق مثل هذه المغامرة وأنّين هو النصر المزعوم؟ في تقزيم وتشكيك بالنصر ونهج وخيار المقاومة، فهو لـغزّة قفدوا إرادتهم وتربّوا على الذل والهانة، وأي نصر بالمقاومة يجرّهم ويعرّهم أمام الشعوب والمهاير.

لا «تلقوا» علينا يا عرب، فكما تريدون لحم أطفالنا يُشوى بالنابالم وكلّ الأسلحة المحرمة دوليا ومنازلنا تسوى بالأرض، ويُستباح بشرنا وشجرنا وحجرنا... تابعو حياتكم وبرامجكم اليومية والعادية... مارسوا الحب مع سناتكم وعشيقاتكم واجزّلوا لهنّ العطاء... واستمعروا في مسابقات الخيل والنوق والجمال والماعز ورحلات الصيد... تابعوا لاعبي كرة القدم المفضلين لديكم ومغنياتكم المفضلات وراقصات العري واغدقوا عليهم الأموال، فهنّ «أحق» بهذه الأموال من القدس وغزّة، وكل من شرّد وهجر من أبناء ممتنا بفضل اموالكم في ليبيا والعراق وسورية ولبنان، واستمعوا بسماع أخبار قصف وتدمير «إسرائيل» للمساجد والكنائس والمدارس ومقرات الأمم المتحدة في غزّة، وحملّوا عبر فضائياتكم وتصريحاتكم ومقابلاتكم المقاومة

البناء

الوطن الجريح لم يعد يحتمل الأخطاء والمحسوبيات واللامسؤولية

■ **د. سناء ناصر**

وعند الشعب الصامد المقاوم، الغني بالعزة والكرامة، لولا هذا كله لما بقي لنا دولة أو وطن!

تعلم ونثق أنّ في دولتنا شرفاء، ولكن يبدو أنهم مغلوب على أمرهم، ولولا ذلك لكانت خطوات الإصلاح الإداري والاقتصادي، وإعادة البناء الثقافي الفكري والأخلاقي للإنسان السوري، وهذه الإجراءات الملحة المنقّذة يجب أن تترجم إلى الواقع بخطوات أسرع. أما بالنسبة إلى إدارة الدولة، فالعلاقة بيننا يحكمها الدستور والقوانين (بعضها بحاجة إلى التطوير أيضاً)، وأداء وإنتاج كل موظف في الدولة هو المقياس في تقييم كل موظف كبير أو صغر، المجتمع يكلف الموظفين بالأدارة، يكبّرهم المجدبن ويعاقب المقصرين، هذا هو أساس العلاقة الصحيحة، وليس هناك من هو فوق القانون أو المعايير الأخلاقية. يجب أن نستمرّ بالنقد المبنّي على الحقائق والعلم، ونستمرّ بتقديم الخطط والمقترحات، فنحن أيضاً لدينا بعض الإدراك والتصورات، ولا يستطيع أحد مفردته أو جهة ما الزعم بامتلاك الحقيقة ومعرفة طريق الصواب، في المجتمعات المتحضرة تتحاور النخب، ويتشاور العقلاء والخبراء بالخطط والبرامج لاتّقاء أفضلها ووضعها قيد التنفيذ، ومن احتكر فقد أخطأ، كما بدر في الحكومة السابقة عندما حاورت التيارات السياسية في تطبيق مبادرة الرئيس الأسد... يجب أن تكون هذه الحوارات هي خارطة الطريق التي يسترشد بها رئيس الحكومة المكلف باختيار النخب القادرة على تطبيق هذه المبادرات لتحسين كافة مجالات الحياة للمواطن السوري الذي يستحق الأفضل... وأتمنى أن لا يكون قد صُرب بها عرض الحائط وذُعبت أدرج الرياح وتاكلها الغبار، وأن لا تكون تلك اللقاءات مجرد ذرّ للرماد في العيون. رأينا إلى أين قادنا الجهال والرعاغ والغوص في وحول الفساد والرذيلة، ونتجانتا تكون بالاعتماد على العلم والعلماء وأصحاب الخبرات والاختصاص (وهم كثر في المجتمع)، ولا بدّ أن يكونوا في مواقع القيادة والإعماز والتأهيل الذي يحتاجه المواطن السوري بعد هذا الدمار والتشويه الذي لحق به من جراء هذه الحرب العاتية على كل مفاصل الحياة.

اما بالنسبة إلى السادة المسؤولين ففتحنا إلى اختصاصيين بالقيادة والإدارة، وتنظيم الوزارات والإدارات وأن يستعمل الردع المؤلّم والقسوة المبالغ بها، لإعادة الموظفين إلى الطريق السويّ. في كل الدول أثبتت العقوبات المالية الكبيرة التزام السائقين بقوانين السير حتى أصبحت عادة بعد سنتين، وكذلك النظافة، شُعب لا يعرف كيف يصفط ليلير ريمطة خبز، يحتاج في تنظيم غير الكلام والمحاضرات، إنسان يسرق لقمة الفقير يلجأه يرمق عقاب كبير رادع له ولغيره، من باع المساعدات يجب أن يُسجن وأن تُصادر أمواله منذ تاريخ بدء الأزمة، فهل لنا من يحقّق هذا؟

المأمول من الحكومة القادمة أن تكون حكومة أزمة بحق وأن تكون صارمة لأنّ التجارب أثبتت أنّ الحل الوحيد هو بالقانون الصارم وإعادة هيكلة المؤسسات كلها على أسس وقوانين واضحة غير مفرّغة من مضمونها بالتعليمات التنفيذية، ومن ثمّ القضاء العادل ثمّ العادل.

مستشفيات الكيان الغاصب.

يبود أنّ الورقة القطرية استنذت أغراضها، بعد أن كانت الورقة الأعتى في حرب إشعال المنطقة تمهيدا للورقة الخاتمية التي يحاول القيمون عليها أن ينجو بها مع عليه الآن، والمقصود ديولات آل سعود، فيما الغرب يغري اولئك المستبدين بالبشر والثروات في نجد والحجاز، بأنّ خلاصهم من إخوان قطر سيكون على يد «المنقّذ» الهولودي وما عليكم إلا التمويل، بينما يجري تحضير المقصلة لرقاب يشهد العالم على اقتراب موسم قطافها. قبل أشهر قال السيد حسن نصرالله في خطاب محوري أنّ الغرب سوف يضطر الى طلب مساعدة إيران ومحور المقاومة للخاص من الإرهاب، وما قاله لم يكن كلاما لشخّ بهم، وإنما قرادة لواقع ليس بمقدور أيّ قائد أو زعيم أن يكون ضدّ الحقّ.

* **التحليل السياسي للجمّع العربي والإسلامي لدعم خيار المقاومة**

مستشفيات الكيان الغاصب.

يبود أنّ الورقة القطرية استنذت أغراضها، بعد أن كانت الورقة الأعتى في حرب إشعال المنطقة تمهيدا للورقة الخاتمية التي يحاول القيمون عليها أن ينجو بها مع عليه الآن، والمقصود ديولات آل سعود، فيما الغرب يغري اولئك المستبدين بالبشر والثروات في نجد والحجاز، بأنّ خلاصهم من إخوان قطر سيكون على يد «المنقّذ» الهولودي وما عليكم إلا التمويل، بينما يجري تحضير المقصلة لرقاب يشهد العالم على اقتراب موسم قطافها. قبل أشهر قال السيد حسن نصرالله في خطاب محوري أنّ الغرب سوف يضطر الى طلب مساعدة إيران ومحور المقاومة للخاص من الإرهاب، وما قاله لم يكن كلاما لشخّ بهم، وإنما قرادة لواقع ليس بمقدور أيّ قائد أو زعيم أن يكون ضدّ الحقّ.

* **التحليل السياسي للجمّع العربي والإسلامي لدعم خيار المقاومة**

في كلّ حيٍّ ورقة وشارع من شوارعها، تعلموا من بطولاتهم وتضحياتهم وصمودهم، تعلموا المقاومة من سنّتالينغفراد القدس، قرية العيساوية البطة، نموذج وفخر المقاومة الفلسطينية المحاطة بالمستوطنات والمغلقة مداخلها، ولكنها ما فتئت تقاوم وتصنّدر المقاومة الشعبية في القدس بلا منازع... اطمئنّوا يا عرب... لن تسقط غزّة ولن تسبّط القدس، كذلك لن تسقط دمشق الفتى الشهيد ابو خضير حيا حنفيات أموال، أسلحة من كل الأنواع، حيوانات على هيئة بشر جليبتوهم من كل اصقاع الدنيا، لكي يمارسوا نهضة النشامية، فلنا منهم أنّ هذه القوى العسكرية الموجودة جبرا سكتفل بطوحات الغرب أن تتحقّق في الشرق العربي مع تحقيق انجازات اقتصادية هائلة للغرب بوجودهم بكلّ الجسم السمرطاني، إلا أنه والمعتلوق البعيد سيلاخض الغرب أنّ تكلفة حماية «إسرائيل» أعلى من إنجازاتهم الاقتصادية، وبالتالي لا داعي لكل هذا الزُخم والدعم الذي يقدم له«إسرائيل»، بالمجان، وستجد «إسرائيل» نفسها أمامآلاف من الشهداء وعائلات وتريدون هذه القوى الغربية بالغ اللقق والاهتمام لأكثوية «الأمن الإسرائيلي»، والذي هو في الواقع شرعته أمام إرهاب اليمن واليسار «الإسرائيليّين»، وبينما حرام على بلابلنا الدوح حلال عليهم قتلنا، حرام على شعبنا العيش وحلال عليهم دمنا، حرام على مقاومتنا بكل أشكالها حمايتها وحلال عليهم قصفنا وتشتيتنا، هم صنعوا لنا الموت هم أرسلوا لنا أموالنا مساعدات وباليد الأخرى مؤلّوا «إسرائيل» قتلنا، هم من أرسل السلاح والمال في حرب غزّة، وقد كشفت تقارير عن إرسال ألمانيا شحنة أسلحة كبيرة إلى «إسرائيل» أثناء الحرب، ومنذ الأيام العشرة الأولى من الكونغرس القبة الحديدية بانكر من 200 مليون دولار، لدولة يترنّخ اقتصادها جراء توقف هذا الاقتصاد هربا من صواريخ غزّة المحلية، هي الغرب التي تصيدي مطاطا الرأس الفلسطينية ولم يصدر القرارات من هيئة الأمم ومجلس الأمن ومن ثمّ يقبسها بالمصالح الإسرائيلية، فإذا توافقّت غذفا ضمن شعارات «الديمقراطية» و«امن إسرائيل» المقدس، وإذا تعارضت تناساها وأصبحت حبرا على ورق، متجاهلالمصالح والحقوق الفلسطينية، وإذا تدكرنا جزءاً من القرارات الصادرة بعد العام 1947 بشأن فلسطين، والتي لم تنفذ سنقّف

وبعدها يأتي دور المجتمع المدني بمساعدة الدولة لبناء جبل يتمتع بالأخلاق واحترام القانون ومعرفة قيمة الوطن...

الحكومة السورية الجديدة يجب أن تمثل الشعب الشريف، والسيد رئيس الوزراء مطالب بأن يستبعد الفاسدين وذوي التاريخ المشوه عن الحكومة المقبلة التي يتأمّل منها الشعب الكثير.

باختصار نتمنى ان لا تراعى اللقاءات الهادفة للتعرف على المرشحين لشغل مناصب إما وزارية أو مدراء عامّين في التشكيية الجديدة، المحسوبيات والوساطات، وانما الاعتماد على الكفاءة وذوي السمعة الزهية، بعيدا عن مافيات الفساد لأننا نريد موظفين ووزراء والفقاق وعديمي النمة والضمير؛ وأن يُسأَل هذا المسؤول السوريين، هذا الكلام موجه إلى الدكتور الحلقي... إلى من ائتمن على هذا الوطن الجريح، والسؤال المهم الآن: ما هي المواصفات التي يبني عليها الدكتور الحلقي لاختيار أعضاء حكومته؟ ما هي المقومات والخبرات التي يحتاجها المرشح ليصبح وزيرا في الحكومة العتيدة؟ ألا يجب أن تعمل على بناء سورية لتكون دولة متحضرة متقدّمة متطوّرة وأن يتولى المسؤولون مكافحة مافيا الفساد والسرقة والنهب والكذب والنفاق وعديمي النمة والضمير؛ وأن يُسأَل هذا المسؤول وذلك الموظف إنّ ظهر عليه او على عائلته التراء ويُسأَل: من أين لك هذا يا فلان؟ هل سورية خالية من الشرفاء؟ لا ليست خالية... وهناك قوتان في المجتمع، تستطيع واحدة منهما، أو الاثنتان معا القضاء على الفساد والفاستين، الأولى هي الدولة، والثانية هي الشعب، والشعب يجب ان يكون داعما للدولة... لا تابعا مستكينا خانعا، يتقلّب إذلاله! وإلا فإنّ الفساد سيستمرّ بالانتشار وسيلتهم الجميع. والقضاء على الفساد أو على الأقل الحد من تطوّره وتحولّه إلى ثقافة مجتمعية ومن ثم ثقافة دولة، يتطلب وجود منهج علمي صحيح وموضوعي، وفي الوقت نفسه وجود خبراء في مكافحة المستويات المتطوّرة جدا من أشكال الفساد؛ وهذا لا يمكن الحديث عنه في الوقت الراهن أو حتى في المستقبل القريب، ومكافحة الفساد لا يمكن أن تنجح بمجرد إصدار مرسوم أو قانون أو قرار حكومي لينتهي الفساد، بل يجب أن يتمّ البدء تدريجيا بدراسة مجموعة العوامل التي أدت إلى تفشي هذه الظاهرة المرضية في المجتمع السوري.

كما نطالب السيد الرئيس بالحزم والقسوة بضرب المنافقين الفاسدين الخونة ممن تعطيهم الحكومة الثقة فيخونون هذه الثقة، محاسبهم فوراً وعلنا، ونطالب السيد الرئيس بالاعتماد على العلماء والعقلاء الشرفاء (مقيم ومتغرب) بإدارة الدولة، ونطالب الحكومة الجديدة باستحداث وزارة لشؤون الشهداء تتبع للرائسة مباشرة، وإنشاء جيش شعبي رديف للقوات المسلحة، من الشعب المقاوم الصامد - أسوة بكثير من الدول - لحماية الجبهة الداخلية، ونطالب السيد الرئيس بانخاض القرارات الفاصلة الحاسمة، فالشعب ينتظر بفارغ الصبر الحكومة العتيدة لأنه يعتبرها سفينة الخلاص من مشكلاته العالقة من الحكومات السابقة.

هذا ما ينتظره الشعب من الحكومة العتيدة.

الغرب عندما يصنع الحروب ويدكي الخلافات

■ **هاني جوده**

الذي أعطي فلسطين أكثر من حدود عام 1967 ولكن المصالح الإسرائيلية رفضت قرار التقسيم فما كان من مصدر القرار والغرب الرسمي إلا أن تجاهل مجرد الاعتراف بالوجود العربي الفلسطيني.
اتفاقية رودس شباط1949 التي حددت معالم قطاع غزّة إثر المعارك بين الجيش المصري وبين «إسرائيل» بمساحة 555 كلم2 أعطى غزّة طوال الحدود الشمالية والشرقية ما مساحته 200 كلم2 تبدأ من شمالي وادي الحسي أقصى شمال مدينة غزّة وحتى حدود قضاء الخليل ويتر السبع والجنوب مروراً ببلدات عرب (الخصنات وأبو سجن والمغاصبة وأبو شلهوب) جاء في المادة السادسة من اتفاقية الهدنة الفقرة رقم1: أنّ خط الهدنة يجب أن يتمّ بناء على قرار مجلس الأمن الصادر في 4 تشرين الثاني1948، والمؤكّد عليه في مذكرة مجلس الأمن بتاريخ 13 تشرين الثاني1948 (أي بإرجاع الوضع كما كان عليه في 15 تشرين الأول1948 أو بمعنى آخر إعادة أهل القرى الفلسطينية الجنوبية إلى ديارهم). لكن الإسرائيليّين فرضوا خط الهدنة إلى الحدّ التقريبي الذي وصلت إليه قواتهم، وهذا الوضع المستحدث سادته الدول الغربية المتحالفة مع الصهيونية، وتناست «إسرائيل» اتفاقية رودس كما تناست غيرها بل نصّر بمساندة الغرب على التملص من تعثر الاتفاقية قد توقعها وكان المثالي في أوصلو والتي تعتبر الوثيقة الوحيدة التي وقعها «إسرائيل» منذ أكثر من عشرين عاماً ما تزال تراوح محلها، وتعتبر مفاوضات الوضع النهائي أشبه بالوضع المستحيل، واليوم تأتي حرب غزّة كصقعة كهربية تعيد غزّة وفلسطين إلى الصدارة العالمية بعد أنّ غلقت عليها أحداث العالم في سورية والعراق واوكرانيا ومناطق أخرى تلتهب بها الأحداث.

يقف الفلسطينيون أمام محطة أخيرة قبل حالة (الطرق) السياسي، فهم يطالبون بعيش كريم وحياة مستقرّة ومطالبات محقّة على أرضهم، مطالب الفلسطينيةين في غزّة اليوم وإن لم تؤخّد جملة سنؤخّد تدريجيا حفاظا على التضحيات ومراعاة الآلام الشعب ومعاناته وبدون انتقاص وهي كالتالي:

■ انسحاب «إسرائيل» إلى حدود غزّة الحقيقية حسب اتفاقية رودس وارجاع عام 2002 كلم2 المقطعة من مساحة قطاع غزّة والبالغة 555 كلم2.

■ حرية إنشاء موانئ ومطارات عدة والسيادة الكاملة على مساحة القطاع ومناطق الـ67 كاملة براً وبحراً وجواً وفتح كافة المعابر، وتشغيل الممرّ الحلال الذي يربط مدن غزّة بمدن المحتلة.
■ حرية استعمار وتشغيل قبل الغazan المكتشفة على سواحل شمال غزّة و تمكين المزارعين وأصحاب الأراضي الحدودية من استغلال أراضيهم في البناء والزراعة وتمكين الصيادين من الصيد حسب الماييس الدولية المتعارف عليها.

يعلم الفلسطينيون أنّ القوى الغربية يزعجها ما يرضيهم ولا يروق لها ما يعضب «إسرائيل» وتعمل على إنكفاء أيّ خلاف من شأنه تحقيق مصلحة أكبر فيهم لم يحترموا إنسانية الفلسطينيين ولم يحترموا حقوقهم ولقد وصل الإنسان الفلسطيني إلى درجة العاودة من تنفيذ مطالبه الضائع أغلبها على قرارات الغرب وعجنبيته المستمرة، هذه المطالب وغيرها من أبسط الحقوق الفلسطينية إضافة إلى حقوق أخرى أهمّها استقلال العملة والبنوك والبنوق والأعمال الفلسطينية، وهذه تعتبرها مدخلا لراحة واستقرار شعبنا المنكوب منذ أكثر من ستة وستين عاماً.